S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1999/563
17 May 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل طيه رسالة موجهة إليكم من تيكيدا أليمو، نائب وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية.

والغرض من الرسالة هو أساسا توجيه اهتمامكم واهتمام مجلس الأمن، عن طريقكم، إلى تطور خطير جدا في الصومال بسبب تورط إريتريا في الصراع الدائر في ذلك البلد.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) دوري محمد
السفير
الممثل الدائم

99-14507 170599 170599

مرفق

رسالة مؤرخة ١٤ أيار/ مايو ١٩٩٩ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من نائب وزير خارجية إثيوبيا

أتشرف بتوجيه اهتمامكم إلى تطور خطير جدا في الصومال بسبب تورط إريتريا في الصراع الدائر في ذلك البلد. وتبيّن شهادات عيان أفيد بها مؤخرا (شبكة المعلومات الإقليمية المتكاملة، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩؛ وأسوشياتيد بريس، ٦ أيار/ مايو ١٩٩٩؛ ووكالة الأنباء الفرنسية، ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩؛ ووكالة رويتر، ٥ أيار/ مايو ١٩٩٩) أن إريتريا شرعت في نشاط عسكري واسع النطاق بهدف زعزعة الاستقرار في الصومال دعما لواحدة من الفصائل المتحاربة في ذلك البلد الذي مزقته الحرب، وذلك من خلال الشحن الجوي والبحري للأسلحة، بما فيها الأسلحة الثقيلة، وهو انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٧٣٣ (١٩٩٨).

وتكشف الأنباء بوضوح شديد أن إريتريا شرعت في انتهاج سياسة لزيادة زعزعة الاستقرار في الصومال - وهو بلد لا تربطها به حتى الحدود. ولم تكتف إريتريا بشحن الأسلحة، الخفيفة منها والثقيلة، إلى الصومال منتهكة حظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن بموجب قراره ٧٣٣ (١٩٩٨)، بل إنها تشارك الآن بشكل مباشر في النشاط العسكري في الصومال. ووجود جنود إريتريين في الصومال يشاركون في الحرب الأهلية، بهدف نهائي هو زعزعة الاستقرار في المنطقة بأكملها، يشكل تطورا خطيرا يجب أن تتحمل إريتريا نتائجه بالكامل.

ومن الواضح أن القيادة في أسمرة، التي ليس لها، فيما يبدو، من الحكمة ما يمكنّها من تقييم نتائج أنشطتها غير المسؤولة، مصممة على كفالة أن تظل الصومال في حالة تسود فيها استباحة القانون وتعم فيها الفوضى. والهدف النهائي لهذه السياسة غير المسؤولة لزعزعة الاستقرار، الذي يبدو أيضا أن إريتريا تسعى إلى تحقيقه عن طريق التعاون مع عدة مجموعات إرهابية، هو هدف جلي ولا داعي لإيضاحه. ولكن يجب الإفصاح بشكل قطعي على أن إريتريا تستهدف إثيوبيا مثلما تدل على ذلك محاولة أسمرة تنظيم مجموعات إرهابية مناوئة لإثيوبيا من جميع أنحاء العالم قصد نشرها في الصومال على امتداد الحدود الفاصلة بين إثيوبيا والصومال. وبالتالي فإن إريتريا تلعب بالنار.

وفي الوقت الذي شرعت فيه بلدان المنطقة تبحث، بالتعاون مع الشركاء، ومنهم الأمم المتحدة، عن سبل ووسائل لتعزيز المصالحة الوطنية في الصومال، اختارت إريتريا العمل على زيادة عدم الاستقرار في الصومال وجعل المصالحة في الصومال مهمة مستحيلة وحلما صعبا وبعيد المنال.

وهكذا تثبت إريتريا أنها قيد التحول إلى خطر على السلام في القرن الأفريقي ودولة مستعدة لانتهاك القانون الدولي بشكل لا حدود له.

ويجدر، في هذا الصدد، توجيه اهتمامكم إلى أن النشاط الحالي لزعزعة الاستقرار في الصومال يضطلع به بلد، كان قبل عدوانه الأخير على إثيوبيا قد شن هجومات على ثلاثة من جيرانه المتبقين الذين لهم حدود مع إريتريا وتسبب في أعمال قتالية معهم، أما الآن فقد تمادت إريتريا بأن وسّعت نطاق أنشطتها العدوانية لتشمل بلدا ليس لها معه أي حدود وإنما له بالتأكيد حدود مع إثيوبيا. وهكذا فإن هدف إريتريا واضح. وسيكون من الغريب فعلا لو أن إثيوبيا لم تحرك ساكنا ولم ترد الفعل إزاء هذا الاستفزاز الأحمق.

وبالرغم من أن أول ضحايا لنشاط إريتريا الرامي إلى زعزعة الاستقرار هو شعب الصومال الذي أعرب عن مشاغله (وكالة الأنباء الفرنسية، ٩ أيار/ مايو ١٩٩٩؛ والنشرة الصحفية الصادرة عن بونتلاند، ١٣ أيار/ مايو ١٩٩٩)، من الواضح أيضا، مثلما أشير إلى ذلك، أن الوضع الناشئ يشكل مصدر انشغال مباشر لإثيوبيا التي هي الهدف النهائي لخرق إريتريا للقانون وتشجيعها الصارخ للإرهاب ورعايتها له.

ولذلك فإن الأصول والضرورة تحتم أن يدين مجلس الأمن إريتريا من أجل هذه الأنشطة الخطيرة التي تضطلع بها في الصومال ومن أجل انتهاكها للحظر المفروض على جميع عمليات تسليم الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال.

وعند كتابة هذه الرسالة، تصعّد إريتريا بشكل حاد تورطها في الصومال، عن طريق تأجيج التوترات في ذلك البلد وتنظيم البعثات الإرهابية التي تستهدف إثيوبيا. وتفيد تقارير المخابرات بأن مزيدا من العتاد العربي ووحدات الجنود الإريتريين في الطريق إلى الصومال عن طريق الجو والبحر. ولا يستطيع مجلس الأمن أن يظل غير مكترث بجميع هذه الانتهاكات الخطيرة من جانب إريتريا لمبادئ القانون الدولي وبالأنشطة التي تضطلع بها إريتريا حاليا والتي تشكل خطرا على السلام في المنطقة دون الإقليمية وعلى أمن بلدان المنطقة، بما في ذلك أمن إثيوبيا.

وفي الأثناء، تحتفظ إثيوبيا بحقها في اتخاذ التدابير المناسبة للدفاع عن أمنها الوطني والتصدي للخطر الذي يسببه بلد أظهرت التجربة أنه لا يحترم القانون الدولي وقواعد السلوك الحضاري.

(توقيع) تيكيدا أليمو
نائب وزير الخارجية

- - - - -